

Distr.: General
31 December 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أيرلندا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الخاصة في أعقاب مشاورات أجريتها مع أعضاء المجلس، عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، وينبغي عدم اعتبار هذا التقييم ممثلا لآراء المجلس. وأرجو أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد ريان
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

أيرلندا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

مقدمة

قدمها ممثلو الدول التي كانت قواتها قد باشرت العمليات العسكرية في أفغانستان في اليوم السابق. ووضعت ترتيبات في وقت لاحق تقضي بتلقي أعضاء المجلس إحاطات منتظمة ومفصلة من الأمين العام ومن كبار الموظفين في الأمانة العامة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على الجانب الإنساني. وأدى أعضاء المجلس، من خلال الرئيس، بيانات صحفية بشأن أفغانستان أيام ٤ و ٩ و ١٦ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - وترأس السيد براين كوين، وزير خارجية أيرلندا، مجموعة من جلسات مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، واعتماد بيانات رئاسية بشأن تيمور الشرقية والصومال ومسألة المرأة والسلام والأمن الشاملة.

٥ - وناقش أعضاء المجلس في مناسبات عديدة، خلال مشاورات غير رسمية، الحالة في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد، أذن أعضاء المجلس لرئيسه بالإدلاء ببيان للصحافة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ووافق المجلس أيضا على مواصلة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت؛ وأجرى استعراضا لبرنامج العراق الخاص بالنفط مقابل الغذاء؛ وأصدر بيانا رئاسيا بشأن كوسوفو استباقا للانتخابات التي أجريت هناك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وتابع عن كثب الحالة في جورجيا، في ضوء أحداث العنف التي جرت هناك؛ ووافق على توسيع نطاق مهام مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل؛ واشترك مع الجمعية العامة في إجراء انتخابات لملء شاغر في محكمة العدل الدولية؛ وتلقى إحاطة قدمها رئيس المحكمة؛ ورحب بمنح جائزة نوبل للسلام للأمم

١ - خلال فترة رئاسة أيرلندا في تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن ٢٢ جلسة كانت جميعها علنية فيما عدا ست جلسات، في حين اجتمع المجلس في ١٩ مناسبة لإجراء مشاورات غير رسمية، واجتمع مرتين في إطار "صيغة أريا". واتخذ مجلس الأمن قرارين واعتمد ست بيانات رئاسية وأذن للرئيس في خمس عشرة مناسبة بالإدلاء ببيانات موجهة إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس.

٢ - وقد وجه عمل مجلس الأمن، خلال فترة رئاسة أيرلندا، على وجه الخصوص نحو طائفة من القضايا الأفريقية، منها بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وإثيوبيا إريتريا، وأنغولا، وغينيا-بيساو، وسيراليون، وليبيريا.

٣ - وكان للتطورات الناجمة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أثر بالغ على أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. فقد اتخذت خطوات عاجلة من باب المتابعة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وعلى وجه التحديد: انتخب أعضاء المجلس، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، رئيسا ونائب رئيس للجنة مناهضة الإرهاب، مما مكن تلك اللجنة من بدء أعمالها بعد فترة وجيزة من إنشائها؛ وأدمج عدد كبير من اجتماعات اللجنة ضمن برنامج عمل المجلس؛ وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وافق أعضاء المجلس على برنامج عمل اللجنة للفترة المقبلة. وفي تلك الأثناء، تلقى أعضاء المجلس، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أول إحاطة

(بسبب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر) أدى للأسف إلى تعذر عقد اجتماع مجلس الأمن الذي كان من المخطط انعقاده في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك كان من المهم أن يتابع المجلس الحالة في بوروندي عن كثب خلال الأسابيع السابقة لتنصيب الحكومة الانتقالية. وهذا ما كان.

٩ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها إدارة الشؤون السياسية، خلال مشاورات غير رسمية، بشأن نتائج اجتماع القمة السادس عشر لمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي والدورة الخامسة للجنة رصد التنفيذ. وانتهى اجتماع القمة دون التوصل إلى نتائج نهائية، ووافق المشاركون فيه على عقد مؤتمر قمة آخر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر الذي أشارت الجماعتان المسلحتان، وهما جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، عن استعدادهما لحضوره. وكان ممثلو الميسر، نلسون مانديلا، وممثلو الأمم المتحدة يعملون مع حكومة بوروندي وأحزاب مجموعة السبعة (الهوتو) من أجل تسوية القضايا المعلقة قبل انعقاد مؤتمر القمة، ولا سيما آليات إنشاء قوة لحماية الزعماء السياسيين العائدين ووضع ترتيبات تشريعية بشأن الفترة الانتقالية. وفي أعقاب هذه المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

١٠ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة أخرى قدمتها إدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بنتائج اجتماع القمة السابع عشر لمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي الذي كان قد عقد في جنوب أفريقيا يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وتوصلت حكومة بوروندي مع أحزاب مجموعة السبعة إلى اتفاق بشأن إنشاء وحدة حماية مؤلفة من بورونديين فقط علاوة على اتخاذ خطوات مؤقتة تفضي إلى نشر قوات من أربعة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا والسنغال

المتحدة وأمينها العام. كما أجرى رئيس المجلس، باسم أعضاء المجلس، اتصالات ثنائية واسعة النطاق، بما في ذلك مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأبلغ الأعضاء بعد ذلك بما جرى في إطار مشاورات غير رسمية.

٦ - وبهدف زيادة مستوى الشفافية في أعمال المجلس، قرر الرئيس أن يعقد أكبر عدد ممكن من الجلسات العلنية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الرئاسة أيضا جلسات إحاطة إعلامية للبلدان غير الأعضاء في المجلس فور انتهاء كل جلسة مشاورات غير رسمية عقدها المجلس، كما احتفظت بعثة أيرلندا بموقع على الإنترنت (www.un.int/ireland)، وأوردت فيه برنامج عمل المجلس الذي كانت تستكملة باستمرار فضلا عن النصوص الصادرة عن المجلس. وأتيححت الفرصة لأعضاء المجلس لمناقشة القضايا العامة المتعلقة بالجزءات في جلسة علنية. وشرع في إجراء مداولات ضمن المجلس لتحديث شكل ومضمون التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة، مع مراعاة الآراء المعرب عنها بشأن المسألة خلال المناقشة المتصلة بالموضوع التي دارت في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

٧ - وترد البيانات التي أذن أعضاء المجلس للرئيس بالإدلاء بها للصحافة بالنيابة عن المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في مكان لاحق من هذه الوثيقة.

أفريقيا

بوروندي

٨ - في ضوء تنصيب الحكومة الانتقالية في بوجمبورا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، كان من المخطط أن يجتمع مجلس الأمن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر مع أعضاء لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا - منتهزا فرصة التواجد المزمع لوزراء من المنطقة في نيويورك بمناسبة المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ولكن إرجاء المناقشة العامة للجمعية العامة

وغانا ونيجيريا، بدءا بالقوات القادمة من جنوب أفريقيا). كما اتفقوا على الإطار القانوني للحكومة الانتقالية وهيكلها، وعلى تكوين الوزارة ومجلس الشيوخ والجمعية الوطنية الانتقالية. وأدى الرئيس بيان للصحافة بعد اختتام هذه المشاورات.

١١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد عقد مشاورات غير رسمية إضافية، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٣٧٥ (٢٠٠١). وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، نُصِّبَت الحكومة الانتقالية لبوروندي في بوجمبورا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - وبعد إصدار التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/970)، عقد مجلس الأمن في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، واستؤنفت الجلسة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وكان من بين المشاركين السيد أموس نامانغا نغونجي، الممثل الخاص للأمين العام، والميجور جنرال مونتانا ديالو، قائد القوة في البعثة. وقدم إحاطة عن الجوانب السياسية والعسكرية لتقرير الأمين العام. وركزت المناقشة الفعالة الشاملة التي أحرقت على التحديات التي قد تواجه البعثة في المرحلة الثالثة من نشرها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، عممت الرئاسة بصورة غير رسمية على أعضاء المجلس تقريرا خطيا موجزا أبرزت فيه النقاط الرئيسية التي أثرت خلال الاجتماع. (انظر الفقرة ٧٥ أدناه).

١٥ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش أعضاء المجلس تقرير الأمين العام خلال مشاورات غير رسمية حضرها الممثل الخاص أموس نامانغا نغونجي. وفي اليوم التالي، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة علنية (S/PV.4395) شارك فيها ممثلون عن خمس من الدول غير الأعضاء في المجلس، بمن

١٢ - تعذّر على مجلس الأمن عقد الاجتماع الذي كان الرئيس قد قرر عقده في ١ تشرين الأول/أكتوبر مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لنفس الأسباب المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه. ومع ذلك طلب إلى المجلس أن يتابع بشكل نشط الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وقد كان ذلك. وقد استنار المجلس في مداولاته بتطورين هامين هما: عقد الاجتماع الموضوعي الافتتاحي للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في أديس أبابا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والذي تولى دور الميسر فيه سير كيتوميلي ماسيري؛ ونشر الأمين العام لتوصياته بشأن المرحلة الثانية من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب مجلس الأمن بمهذين التطورين.

١٣ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمتها إدارة الشؤون السياسية بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الموضوعية للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية التي كان من المقرر بدؤها في أديس أبابا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا لنشوء بعض الصعوبات في مجال التمويل، لم يكن من

الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/963). ووصف السكان بأنهم متعبون من الحرب، وبأن القادة العسكريين لا يحظون بالتأييد العام الذي كانوا يتمتعون به من قبل، وأن فكرة وجود حل وطني لا يقوم على وجود قادة عسكريين بدأت تلقى قبولا متزايدا. وفي الوقت نفسه، لم يكن الإطاران الإقليمي والدولي مشجعين على نحو خاص. وكان الأمين العام يقترح إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال بهدف كفالة اتباع نهج أكثر توحيدا في هذا الصدد، وتيسير تبادل المعلومات بشأن الصومال. وأفضى ذلك إلى تبادل صريح لوجهات النظر بين أعضاء المجلس، مع تركيز خاص على مدى الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به من جديد في الصومال والطريقة التي يمكن لها اتباعها لتحقيق ذلك. واقترح عدد من الوفود أن تجري الأمم المتحدة استعراضا جديدا للحالة الأمنية انطلاقا من المقر في نيويورك. وشارك أيضا في المشاورات السيد راندولف كنت، المنسق المقيم للأمم المتحدة في الصومال، الذي أيد الشروع الفوري في إجراء تقييم مشترك بين الوكالات انطلاقا من المقر. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى عواقب الأحداث التي جرت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر.

٢٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلستين علنيتين للنظر في الحالة في الصومال (S/PV.4392 و S/PV.4392 resumption 1). وشارك في الاجتماع ممثلون عن ١١ بلدا من غير الأعضاء في المجلس، بمن فيهم رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال. وأكد ما أعرب عنه المتكلمون، سواء كانوا من داخل المجلس أو خارجه، من قلق عميق وآراء متنوعة أهمية إجراء المناقشة في ذلك الوقت.

٢١ - وفي أعقاب إجراء مشاورات غير رسمية إضافية بين الأعضاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع المجلس مرة أخرى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.4401) واعتمد

فيهم وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونار شي أوكيتونندو. وبعد ذلك مباشرة، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2001/29).

١٦ - وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/950)، أوصى بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أخطر الرئيس الأمين العام (S/2001/951) أن أعضاء مجلس الأمن اطلعوا على الموضوع وأحاطوا علما بالتوصية بتمديد ولاية الفريق لتمكينه من تقديم تقريره إلى المجلس بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وباختصار، فقد بقي مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر متابعا عن كثب وبشكل نشط الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من أن الحالة في الجزء الشرقي من البلد كانت لا تزال تشكل مصدر قلق، فإن المجلس رحب بتوصيات الأمين العام الخاصة بالمرحلة التالية من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبناء عليه أكد الاتجاه العام للجهود التي ستبذلها الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة المقبلة.

الصومال

١٨ - وكانت آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن الحالة في الصومال في جلسة علنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأولت أيرلندا خلال فترة رئاستها للمجلس أولوية لتركيز المجلس على الصومال خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

١٩ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة، خلال مشاورات غير رسمية، قدمها السيد ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام في الصومال، عرض خلالها تقرير

بشأن أوجه القلق التي أعرب عنها أعضاء المجلس عن طريق الرئيس.

أنغولا

٢٤ - صدر تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/956). وتولى عرضه على أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية أحرقت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إبراهيم غامباري، مستشار الأمين العام الموفد في مهمة خاصة إلى أفريقيا. وأفاد المستشار الخاص أنه قد يقوم بزيارة لأنغولا في أواخر السنة بناء على طلب من حكومة أنغولا لإجراء مفاوضات مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم المساعدة في البحث عن حل سلمي تفاوضي في البلد. كما أنه سيجري مشاورات بشأن الطلب الذي قدمته الحكومة للحصول على مساعدة من الأمم المتحدة والذي نظر فيه الفريق المتعدد التخصصات الذي زار أنغولا في أيلول/سبتمبر. وأذن أعضاء المجلس للرئيس بالإدلاء بعد ذلك ببيان للصحافة بالنيابة عنهم.

٢٥ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، على ضرورة مد ولاية آلية رصد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لمدة ستة أشهر إضافية. وبعد ذلك مباشرة (S/PV.4393)، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٧٤ (٢٠٠١) القاضي بتمديد الجزاءات حتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وطلب مجلس الأمن، في جملة أمور، إلى لجنة الجزاءات إجراء استعراض للتقارير الثلاثة المقدمة من آلية الرصد بغية دراسة التوصيات الواردة فيها. وطلب أيضا إلى آلية الرصد أن تقدم إلى لجنة الجزاءات خطة عمل تفصيلية بشأن عملها في المستقبل. وقد عمم التقرير التكميلي لآلية

بياننا رئاسيا شمل مواضيع كثيرة وكان عملي المنحى (S/PRST/2001/30). وترأس الاجتماع وزير خارجية أيرلندا، براين كورين.

إثيوبيا/إريتريا

٢٢ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس لإحاطة، خلال مشاورات غير رسمية، قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام بشأن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وعلى الرغم من سريان وقف إطلاق النار وعدم إعداد أي من الطرفين لاستئناف الأعمال القتالية، ظلت هناك بعض الشواغل فيما يتعلق بمدى التعاون المقدم للبعثة في الميدان. ورغم النداءات المتكررة التي وجهت إلى كل من السلطات الإثيوبية والإريترية من أجل زيادة مدى التعاون مع البعثة، لم يبلغ عن تقدم ملحوظ في هذا الشأن. وفي بعض الحالات شهد مستوى التعاون تراجعاً. وكانت هذه الحالة مدعاة للانشغال. وما لم يطرأ تحسن جذري على هذا النمط من عدم التعاون فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقويض عملية السلام. وقد أعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء هذه الحالة وأذن لرئيس المجلس بالإدلاء ببيان للصحافة دعاء، في جملة أمور، الطرفين إلى مواصلة المشاركة في الحوار البناء ضمن إطار لجنة التنسيق العسكرية وإلى تيسير عمل البعثة. كما اتفق أعضاء المجلس على أن يتكلم الرئيس مع القوائم بالأعمال لإريتريا لينقل له ما ينتاب أعضاء المجلس من مشاعر القلق وعدم الرضا. وقد تم ذلك.

٢٣ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أحاطت إدارة عمليات حفظ السلام المجلس علماً مرة أخرى بما حدث من تطورات، مشددة على أن بعض أوجه القلق ما زالت قائمة. وفي وقت لاحق، استأنف رئيس المجلس اتصالاته بالقوائم بالأعمال لإريتريا، التي لم توت ثماراً إذ لم يتم استلام أي رد

حفظ السلام تتعلق بالتطورات الأخيرة في سيراليون. وفي الوقت الذي أشير فيه إلى أن الوضع الأمني العام يتميز بالاستقرار، فإن إخفاق الجبهة المتحدة الثورية في الانتهاء من المرحلة الأخيرة من نزع السلاح في مقاطعة بومبالي الحساسة يشكل مصدرا للانشغال. وتقوم حكومة سيراليون باتخاذ خطوات لمعالجة الشواغل التي عبرت عنها الجبهة المتحدة الثورية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٨ أيار/مايو، كان قد تم نزع سلاح عدد من المقاتلين بلغ مجموعه ١٨٣ ١٩ مقاتلا، وذلك بنسبة تبلغ تقريبا ١ من مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية: لكل ٢ من مقاتلي قوات الدفاع المدني. وتم تذكير الأعضاء أيضا بالانخفاض في حجم التمويل الذي يقدمه الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من الإعلان عن عدد من التبرعات في الآونة القريبة. وقد ذكر أن الأمانة العامة تقوم بإعداد توصيات مفصلة عن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مساعدة العملية المفضية إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٢، وعن كيفية إشراك أعضاء المجلس في الاطلاع على تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة العنف ضد المرأة عن رحلتها إلى سيراليون في آب/أغسطس ٢٠٠١ عند الانتهاء منه. وإثر المناقشات غير الرسمية، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس.

ليبيريا

٢٩ - ذكر الأمين العام في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/981) أنه على الرغم من صعوبة الظروف السياسية والأمنية السائدة في البلد والمنطقة دون الإقليمية، فإن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا لا يزال يقدم

الرصد (S/2001/966) في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لتوفير المعلومات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

غينيا - بيساو

٢٦ - أفاد الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/960)، أن السلطات في غينيا - بيساو طلبت تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حتى انتهاء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. واقترح الأمين العام أن تمد الولاية للسنة التقويمية ٢٠٠٢. وقال أيضا إنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت، فلا تزال الحالة العامة في غينيا - بيساو يشوبها اضطراب خطير ودعا إلى تقديم دعم حاسم من جانب المجتمع الدولي. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، رد الرئيس على الأمين العام (S/2001/961) مخطرا إياه بأن أعضاء مجلس الأمن قد اطلعوا على رسالته المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر وقد أحاطوا علما بالاقترح الوارد فيها.

٢٧ - وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها إدارة الشؤون السياسية. واستندت الإحاطة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر (S/2001/915)، وراعت التطورات التي حدثت منذ إصدار التقرير. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة السياسية السائدة في البلد وما يمكن أن يترتب عليها من آثار مزعزعة للاستقرار، واعترفوا بضرورة مواصلة الاهتمام الدولي بغينيا - بيساو وتقديم الدعم الدولي لها. وبعد ذلك أدلى الرئيس ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

سيراليون

٢٨ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة من إدارة عمليات

كلا من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن أنه، نظرا للأوضاع الإنسانية والسياسية الخطيرة التي تمر بها أفغانستان، فإنه يعتزم إعادة تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا له في أفغانستان. وذيل الأمين العام الرسالتين بمرفقين يوضحان اختصاصات السيد الإبراهيمي. وفي رد مؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/937)، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علما مع التقدير بنية الأمين العام واختصاصات مثله الخاص. وصدر بيان إلى الصحافة بنفس هذا المعنى باسم أعضاء المجلس.

٣٤ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عضوان من أعضاء مجلس الأمن الرئيس، في رسالتين منفصلتين، أن قوات بلديهما شرعت في ذلك اليوم في القيام بأعمال عسكرية في أفغانستان وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأجرى المجلس بكامل هيئته مشاورات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وإثر إحاطة قدمتها الدولتان المعنيتان، وتبادل للآراء بين أعضاء المجلس، وفوض الرئيس بإصدار بيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

٣٥ - وفي ذلك الوقت أجرى رئيس المجلس ترتيبات مع الأمين العام والسيد الإبراهيمي الاجتماع الأخير مع أعضاء المجلس في أقرب فرصة ممكنة، وتلقي الأعضاء إحاطات منتظمة من الأمانة العامة عن الوضع في أفغانستان، وبخاصة فيما يتعلق بجوانبه الإنسانية.

٣٦ - لقد ازداد اهتمام مجلس الأمن الطويل الأمد بالحالة الإنسانية في أفغانستان خلال عام ٢٠٠١، ولا سيما في ضوء ما اتخذته سلطات طالبان من إجراءات لتقييد عمليات الأمم المتحدة في البلد، ولقد اعتبرت هذه الإجراءات مسؤولة عن موت أعداد كبيرة من المدنيين الأفغان. وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مع الأمين العام، وبحضور ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية،

إسهامات قيمة في عدد من المجالات. وإثر مشاورات أجريت مع حكومة ليريا، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية المكتب سنة أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعث الرئيس ردا على رسالة الأمين العام (S/2001/982) يبلغه فيه أن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما برسالته المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، كما أحاطوا علما بالتوصية الواردة في تلك الرسالة.

٣٠ - وبطلب من البعثة الدائمة لجامايكا، عقد أعضاء المجلس اجتماعا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في إطار "صيغة آريا" لمناقشة "الحالة الإنسانية في ليريا". فضلا عن أعضاء المجلس، كان من بين الحضور إيفون ترلينغن من منظمة العفو الدولية، وبيتر آلي من منظمة الرصد العالمي، وموثوي موريو من منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أو كسفام)، وكاثرين دومايت - هاربر من منظمة أطباء دون حدود.

المستشار الخاص للأمين العام

٣١ - في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/1031)، أحاط الأمين العام علما رئيس مجلس الأمن بأنه قد قرر تمديد تعيين السيد محمد سحنون مستشارا خاصا له حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الرئيس الأمين العام (S/2001/1032) بأن قراره المذكور قد عرض على أعضاء مجلس الأمن، وأن الأعضاء أحاطوا علما بذلك.

آسيا

أفغانستان

٣٢ - احتلت أفغانستان مكان الصدارة في قائمة شواغل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٣٣ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٣ تشرين الأول/أكتوبر (A/56/432-S/2001/934)، أبلغ الأمين العام

ينبغي للأمم المتحدة التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية للأفغانيين الذين هم بحاجة إليها؛ ومساعدة الشعب الأفغاني في حل مشاكله السياسية، والانتقال تدريجياً من أعمال الإغاثة إلى أعمال التعمير، والإنعاش، والتنمية طويلة الأمد. وأكد على ضرورة أن تكون أية أهداف تضعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن قابلة للتحقيق وواقعية. وجرى نقاش بين أعضاء المجلس عن الأساليب الممكنة التي قد يتسنى من خلالها تحسين الوضع الأمني. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم مجدداً للسيد الإبراهيمي، وعن اتفاقهم على أن الهدف النهائي في أفغانستان ينبغي أن يتمثل في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق تحترم احتراماً كاملاً الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وينبغي أن ينبثق حل الأزمة الراهنة من داخل أفغانستان نفسها، مع قيام بلدان المنطقة بأداء دور مهم في هذا الصدد. وأعرب الأعضاء عن انشغالهم إزاء الحالة الإنسانية التي لن يتسنى حلها بشكل كامل إلا كجزء من عملية سياسية ذات نطاق أوسع. وأكد الأعضاء على الحاجة إلى كفالة سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ودعوا البلدان المجاورة لأفغانستان إلى إيواء اللاجئين وتسهيل توصيل الإمدادات الأساسية. وإثر المشاورات، نقل الرئيس آراء أعضاء المجلس من خلال بيان صحفي.

٣٨ - ومرة أخرى، وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عبر الأمين العام عن القلق إزاء تأمين وصول الإمدادات الإنسانية إلى أفغانستان، وقدم معلومات عن زيارة أوشيما وكيل الأمين العام، إلى أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان، وشدد على الدور المهم الذي سيؤديه الإنعاش والتعمير في أفغانستان، واقترح إمكانية بحث "المشاريع ذات الأثر السريع". ونبه إلى مسألة الأمن حول كابول. وقدم توضيحاً للهيكل القائم داخل الأمم المتحدة للتعامل مع أفغانستان، بما في ذلك فرقة العمل

قدم كيتزو أوشيما وكيل الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الأوضاع الإنسانية والسياسية والعسكرية. وقدم أوشيما وكيل الأمين العام، وصفاً لزيارته إلى المنطقة في الأسبوع السابق، وقد حث أثناء تلك الزيارة باكستان وجمهورية إيران الإسلامية على الإبقاء على حدودهما مفتوحتين للسماح بعبور الأشخاص الذين تضطربهم ظروفهم إلى ذلك. وذكر أن الأمم المتحدة تحافظ على نهجها المزدوج المتمثل في تقديم المساعدة إلى ضعاف الناس داخل أفغانستان، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين ظروف العيش لأولئك الذين صاروا لاجئين في دول الجوار التي تعاني من صعوبات حمة. وأضاف أنه قد رأس (بالاشتراك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) اجتماع المنتدى الأفغاني، الذي عقد في جنيف خلال عطلة نهاية الأسبوع المنصرمة، في حين ترأس فنديريل، نائب الممثل الخاص، اجتماعاً لمبادرة جنيف. أما من حيث الوضع ميدانياً، فإن الصراع كان دائراً في المقاطعات الشمالية والغربية والشمالية الشرقية لأفغانستان، دون طروء أية تغيرات يؤبه لها على الجبهة العسكرية. وقد نكبت جهود الأمم المتحدة في أفغانستان بفقدان أربعة من موظفي تقديم المساعدات المحليين، توفوا ذلك اليوم، على ما يبدو من جراء القصف الجوي. وإثر هذه المشاورات، نقل رئيس المجلس آراء الأعضاء إلى الصحافة.

٣٧ - وفي مشاورات غير رسمية أخرى أجراها أعضاء المجلس، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، رحب الأمين العام بإعلانات الدول الأعضاء عن تقديم تبرعات للأغراض الإنسانية. ودعا إلى منح هذه المبالغ دونما إبطاء. وذكر أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور في أفغانستان لأمد طويل، وأن يتسم نهجها حيال المسائل الأمنية بالمرونة. وقال الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام، إنه

وهيكل البعثة التابعة للبعثة، التي تم إنشاؤها حديثاً. وقدم الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص، بعض المعلومات عن مشاوراته الثنائية، وأشار إلى الجهود المبذولة داخل الأمانة العامة لوضع تصور لنهجه العام في معالجة الحالة، في وضعها الراهن والمرتب على السواء. وأكد أنه سيسافر في نهاية الأسبوع، وسيقضي بعض الوقت في المنطقة، لا سيما في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وعبر أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية. وثمة توافق واسع في الآراء بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقود العملية التي ستفضي إلى إنشاء حكومة ذات قاعدة واسعة، ومتعددة الأعراق، وتكفل التمثيل الكامل، في أفغانستان. وناقش الأعضاء الخيارات المختلفة لتحقيق الأمن، بما في ذلك إرسال قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، أو قوة متعددة الجنسيات، أو قوة جميع أفرادها من الأفغانين. وفي ختام المشاورات غير الرسمية، نقل رئيس المجلس آراء أعضاء المجلس إلى الصحافة (انظر التذييل).

٤١ - وصدر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تقرير الأمين العام (S/2001/983 و Corr.1). وبعد معالجة مسألة الانتقال إلى الاستقلال والتخفيض المستمر لحجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، اقترح الأمين العام خطة للبعثة الخلف التي ستلي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ووضعت الخطة تصوراً لبعثة متكاملة يرأسها ممثل خاص للأمين العام، وتتكون من عنصر عسكري، وعنصر للشرطة المدنية، وعنصر مدني، بما في ذلك خبراء يقدمون المساعدة ذات الأهمية الحاسمة لإدارة الناشئة في تيمور الشرقية. وسيتمثل مجال التركيز الرئيسي للبعثة الخلف في ضمان أمن تيمور الشرقية وبقاء واستقرار هيكل حكومتها، بحيث يتاح استكمال الولاية التي أناطها مجلس الأمن بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسيضطلع بالمهام الأساسية للبعثة الخلف موظفون دوليون لفترة سنتين أو أقل من ذلك بعد الاستقلال، في الوقت الذي يتم فيه نقل المسؤولية تدريجياً إلى سلطات تيمور الشرقية.

٤٢ - وفي يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وخلال الاجتماع، أعرب عن التأييد القوي للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام السالف الذكر. وأبدت وجهة نظر مفادها أنه ينبغي توفير تمويل كاف ومؤكد للبعثة المنشأة للفترة التالية للاستقلال، ضماناً لاستقرار العملية. وفي ضوء متطلبات القرار ١٥٥٣ (٢٠٠١) فيما يخص بصفة عامة التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، أطلع الرئيس بشكل غير رسمي أعضاء المجلس على موجز مكتوب لوجهات النظر التي أبدت في الجلسة المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - وخلال تشرين الأول/أكتوبر، وفي سياق العمليات العسكرية المستمرة، والأزمة الإنسانية الخطيرة، والشكوك المتعمقة التي تكتنف الوضع السياسي، استمر التنسيق الوثيق بين مجلس الأمن والأمين العام، ومع ممثله الخاص كذلك، حيث عملوا جميعاً على تكثيف جهودهم في التحضير لمؤتمر بون الذي كان يرتب لعقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

تيمور الشرقية

٤٠ - مثلت الحالة في تيمور الشرقية أولوية أخرى أثناء رئاسة أيرلندا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، وخاصة فيما يتعلق بصياغة رد أولي من المجلس على توصيات الأمين العام المتعلقة بمستقبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية)

العراق: تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)

٤٦ - في المناقشات غير الرسمية التي أجريت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق إحاطة إلى أعضاء المجلس عن البرنامج الإنساني في العراق، في ضوء تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١) (S/2001/919).

٤٧ - وأشار المدير التنفيذي، في جملة أمور، إلى عدد من الصعوبات التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام، والتي تعوق تنفيذ البرنامج الإنساني، وهي ناجمة عن إجراءات اتخذتها حكومة العراق، أو عن عدم اتخاذها لأي إجراءات، أو تأخرها في اتخاذ الإجراءات. وأشار إلى المستوى المرتفع المتزايد لتجميد العقود في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) واستمرار عدم التوصل إلى اتفاق بين المجلس واللجنة بشأن تنفيذ "العنصر النقدي" الذي ينص عليه القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٤٨ - وخلال مناقشة المسألة، عبر أعضاء المجلس عن تأييدهم وتقديرهم للعمل الذي يقوم به مكتب برنامج العراق. وشدد عدة أعضاء على شعورهم بالانشغال إزاء تكرار إخفاق حكومة العراق في تنفيذ البرنامج الإنساني، الأمر الذي أشير إليه مفصلاً في تقرير الأمين العام. وشددت وفود كثيرة بصفة خاصة على المشاكل التي يجابهها البرنامج الإنساني بسبب ارتفاع مستوى تجميد العقود بشكل متزايد. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الزيادة في إجمالي قيمة العقود المحمّدة تعود إلى الزيادة في قيمة العقود المقدمة في إطار البرنامج الإنساني وطبيعتها المعقدة، وأن العدد الفعلي للعقود المحمّدة هو في واقع الأمر آخذ في التناقص - ولو أن بعض الأعضاء يرون أن حجم العقود المحمّدة مرتفع بشكل غير مقبول. وأكد بعض الأعضاء على ضرورة إصلاح نظام

٤٣ - وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الأمين العام المجلس أن الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية قد صوتت بأغلبية ساحقة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر للتوصية بإعلان يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ تاريخاً لاستقلال تيمور الشرقية. وذلك التاريخ، إذا ما وافق عليه مجلس الأمن، سيشهد انتهاء الإدارة الانتقالية ونقل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى مؤسسات تيمور الشرقية المفوضة بذلك دستورياً.

٤٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش أعضاء المجلس مسألة تيمور الشرقية في مشاورات غير رسمية. وشارك الأمين العام، الذي كان في أوروبا، في المناقشة عن طريق عقد المؤتمرات من بعد وبعد ذلك عقد المجلس، برئاسة وزير خارجية أيرلندا، جلسة علنية مطولة (S/PV.4403) و (Resumption.1)، بمشاركة سيرغيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام وماري الكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية. وأدى بيانين أيضاً ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي، وزفرين ديابري المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشارك في الاجتماع ١٧ دولة، ليست من أعضاء المجلس. وفي جلسة عامة أخرى عقدت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.4404)، أصدر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/32).

٤٥ - وهكذا، فإن مجلس الأمن وضع خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ نهجه العام تجاه الحالة في تيمور الشرقية، من منظور الانتقال نحو الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ والدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد ذلك. وفي الأشهر القادمة، سيعود المجلس إلى النظر في هذه المسألة، في ضوء مقترحات أخرى أكثر تفصيلاً ترد من الأمين العام.

كتابة إلى الأمين العام، وقد قام الرئيس بذلك في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/936). وسيستعرض الأعضاء المسألة مرة أخرى، قبل حلول ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

الحالة في الشرق الأوسط (بما فيها قضية فلسطين)

٥٢ - أثناء المشاورات الرسمية التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وجه رئيس مجلس الأمن انتباه أعضاء المجلس إلى طلب مكتوب مشترك موجه من الممثلين الدائمين لقطر ومالي من أجل "عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة بقصد ضمان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية انسحابا كاملا وفوريا من المناطق الفلسطينية التي احتلتها في الآونة الأخيرة" وكذلك إلى طلب مكتوب آخر من المراقب الدائم لفلسطين يتضمن المطلب ذاته. كما أبلغ الرئيس أيضا عن الزيارة التي تلقاها من المراقب الدائم لفلسطين، التي طلب خلالها الأخير عقد اجتماع لمجلس الأمن بغرض اتخاذ قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

٥٣ - وفي معرض مناقشتهم للمسألة، أكد أعضاء مجلس الأمن بصفة عامة أهمية المحافظة على وحدة المجلس. وأشار بعض الأعضاء إلى السرعة التي استجاب بها المجلس إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ودعوا إلى اتخاذ المجلس إجراء كذلك بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وأعرب أعضاء آخرون عن تحذيرات، قائلين إنه ينبغي إتاحة الفرصة لنجاح الجهود الجاري بذلها في الميدان لتأمين انسحاب إسرائيلي. وأشار رئيس المجلس إلى وجود رأي غالب بين أعضاء المجلس مفاده أن المجلس ينبغي أن يتناول المسألة، وأن عليه أن يفعل ذلك بصوت واحد. وشرع الرئيس في إجراء مشاورات ثنائية مع الأعضاء، وفي عقد مشاورات غير رسمية مرة أخرى في غضون ٤٨ ساعة، وسيكون الأعضاء في ذلك الحين في وضع يسمح لهم باستعراض الحالة.

الجزءات بينما دعا أعضاء آخرون إلى تبني نهج شامل للبحث عن مخرج من المأزق الحالي.

٤٩ - وكما توقعت جميع الأطراف المعنية، فإن نظر أعضاء المجلس في هذا البند في تشرين الأول/أكتوبر يمثل مرحلة انتقالية. ومن المقرر أن يتخذ المجلس إجراء في الشهر المقبل عقب انتهاء المرحلة الحالية للبرنامج الإنساني، وقد اتخذ المجلس القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

الحالة بين العراق والكويت: بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

٥٠ - أوصى الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر (S/2001/913) بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس اجتماعا خاصا مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. واستمع المجتمعون إلى إحاطة قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام وصدر بلاغ رسمي عن المجلس (S/PV.4386).

٥١ - وفي المناقشات غير الرسمية التي أجريت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة لأعضاء المجلس، مستقاة من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/913)، مسترعى الانتباه إلى ملاحظات الأمين العام بأنه، خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع على طول الحدود بين العراق والكويت هادئا بصفة عامة؛ وأن البعثة واصلت تنفيذ مهامها بشكل سلس، مسهمة بذلك في المحافظة على الهدوء والاستقرار في منطقة الحدود، وأن السلطات في الجانبين استمرت في التعاون معها. وعبر أعضاء المجلس عن اتفاقهم مع توصية الأمين العام بالإبقاء على بعثة المراقبة، وفوضت رئيس المجلس في نقل وجهة النظر المذكورة

رئيس المجلس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر مرفقا بها البيان الصادر عن "الرباعي" (انظر التذييل).

٥٦ - وفي مشاورات غير رسمية إضافية جرت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وجه رئيس المجلس الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وجهها إليه الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية باسم مجموعة الدول العربية وأعضاء جامعة الدول العربية. وقد أشارت الرسالة إلى طلب سابق بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعا ويتخذ إجراء لتأمين انسحاب إسرائيل فورا من الأراضي الخاضعة للفلسطينيين. وقدم وكيل الأمين العام إحاطة أخرى للأعضاء بشأن الوضع القائم في الميدان، وعلى الأخص انسحاب القوات الإسرائيلية من بيت جالا.

٥٧ - وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس المجلس تقريرا عن المشاورات الموسعة التي أجراها خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة، وعلى الأخص عن اجتماع مع القوائم بأعمال بنغلاديش بوصفه منسقا لحركة بلدان عدم الانحياز. وكان المنسق قد اقترح عناصر لقرار قصير ومركز. وعلى أساس المشاورات الثنائية التي قام بها، وفي أعقاب مناقشة بين الأعضاء، أعرب فيها أغلبهم عن دعمهم لقيام مجلس الأمن بإجراء رسمي، كما أكدوا على أهمية الوحدة، خلص رئيس المجلس إلى أنه وإن كان لا يمكن استبعاد أي نوع من أنواع الإجراءات، فإن بيانا صادرا من الرئيس يشكل، في تلك اللحظة بالذات، أفضل فرصة للاستجابة لأوجه القلق التي أعرب عنها الأعضاء، مع الحفاظ على وحدة المجلس.

٥٨ - وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ رئيس المجلس الأعضاء أن الوفود التي قد تود الإدلاء بآراء بخصوص شكل ومضمون أي إجراء رسمي يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بإمكانها

٥٤ - وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس المجلس تقريرا عن الاتصالات الشاملة التي قام بها خلال ذينك اليومين، بما في ذلك مع الأمين العام. وقال إن هناك رأيا عاما شائعا في أوساط الأعضاء بأنه لا بد أن يبدر من المجلس رد فعل تجاه الحالة الخطيرة للغاية بالفعل السائدة في الميدان. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بريندرغاست، بشأن التطورات في المنطقة، وعلى الأخص بشأن بيان أصدره في وقت سابق من نفس اليوم في قطاع غزة مبعوثا الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، والقنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية والمنسق الخاص للأمم المتحدة (أي ما يسمى "بالرباعي"). وأشاروا في بيانهم إلى الالتزامات التي تعهد فيها الرئيس عرفات بالسيطرة على العنف ومكافحة الإرهاب، ودعوه إلى بذل جهد كامل ومتضافر للتشاور لضمان التقييد بوقف إطلاق النار، كما دعوا إسرائيل إلى الانسحاب من المنطقة ألف وإلى وقف أعمال القتل خارج القانون والاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وتخفيف عمليات الإغلاق واتخاذ خطوات من أجل التنفيذ الفوري لتقرير ميتشل وخطة تينيت، مما سيؤدي إلى استئناف العملية السياسية.

٥٥ - وبعد تبادل الآراء بين الأعضاء، اقترح رئيس المجلس أن يُؤذن له بالإدلاء ببيان للصحافة، يتضمن، في جملة أمور، الإعراب عن تأييد البيان الذي أصدره المبعوثون الأربعة كما يؤيد نداءات صادرة من عدة عواصم لانسحاب جميع القوات الإسرائيلية فورا من المنطقة ألف. وقد وافق أعضاء المجلس على هذا الاقتراح، وذكر بعض الأعضاء أن موافقتهم على إصدار رئيس المجلس لبيان صحفي ينبغي ألا ينظر إليه كبديل لاتخاذ المجلس إجراء رسميا، وهو موضوع سيعودون إليه في مرحلة لاحقة. وترد أدناه نسخة للبيان الذي أدلى به

طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ذلك الصباح، في موضع قريب من وادي كودوري بأبخازيا. وقد تأكد مقتل جميع الأشخاص التسعة الذين كانوا على متنها. وفي معرض المناقشة تم الإعراب عن التنديد بإسقاط الطائرة الهليكوبتر، وعن مشاعر التعاطف مع أسر القتلى، وعن نداءات لإجراء تحريات فورية عن الحادث. وبعد المشاورات، أبلغ الرئيس الصحافة بآراء أعضاء المجلس.

٦٢ - وفي مشاورات غير رسمية إضافية جرت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الأمانة العامة إحاطة لأعضاء المجلس عن التطورات المتعلقة بحادث الطائرة. وأفادت بأن حث الضحايا التسعة قد تم استردادها وبدأت الأمم المتحدة تحقيقا. وقد تصاعد القتال في وادي كودوري الأدنى وفي مقاطعة غالي. وقد قيدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الحركة في المنطقة ووضعت خططاً أولية لنقل موظفيها إلى أماكن أخرى، في حالة ما إذا أصبح ذلك ضرورياً. ويظل الممثل الخاص للأمين العام، ديتير بودين، على اتصال مع طرفي النزاع، وقد أكد على ضرورة تحقيق تقدم سياسي. وقد بين بوضوح لسلطات جورجيا أن أنشطة البعثة مرهونة بوجود قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وناقش أعضاء المجلس اقتراحاً بإيفاد بعثة تابعة لمجلس الأمن لزيارة المنطقة. وأيد بعض الوفود الاقتراح بينما اقترح وفد أن ينتظر المجلس تحقيق تقدم في مسألة الوضع السياسي. وأكد وفد آخر أن الأنشطة الإجرامية لمجموعات مسلحة غير مشروعة هي سبب التوترات في المنطقة، بما في ذلك إسقاط طائرة الأمم المتحدة. وذكر نفس الوفد أن تواجد جنوده في منطقة النزاع يستند إلى ولاية منبثقة عن اتفاقية لرابطة الدول المستقلة، وافق عليها الطرفان، ووصف الدور الذي تؤديه تلك القوات هنالك.

٦٣ - وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الأمانة العامة إحاطة بشأن التحقيق في

الاتصال به خلال اليوم. وفي وقت لاحق، وبفعل الآراء التي قدمت إليه على أساس ثنائي، خلص الرئيس إلى أنه ليس بالإمكان التوصل في الوقت الحاضر إلى اتفاق بشأن الشكل الذي يمكن أن يتخذه مثل هذا الإجراء، واتصل الرئيس بالأعضاء لإبلاغهم بذلك.

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

٥٩ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أحال الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/988)، لكي ينظر فيها المجلس، وهي رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لطلب مساعدة من الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل، خاصة في مجال جمع الأسلحة والتخلص منها. ويبن الأمين العام أنه ينوي الإجابة بالإيجاب على طلب حكومة بابوا غينيا الجديدة، بموافقة المجلس، وأضاف بأن الطلب يتمتع بدعم الأطراف في اتفاق بوغانفيل. وأورد الأمين العام قائمة للوظائف التي سيضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، على النحو المبين في الاتفاق، كما أورد بعض الآثار التنظيمية والمالية.

٦٠ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/1028)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المسألة عُرضت على أعضاء المجلس وأنهم رحبوا بنية الأمين العام الاستجابة بالإيجاب لطلب حكومة بابوا غينيا الجديدة الذي يتمتع أيضاً بدعم الأطراف في اتفاق بوغانفيل؛ وأحاطوا علماً بالآثار المالية للوظائف الموسعة للمكتب السياسي في بوغانفيل.

أوروبا

جورجيا (أبخازيا)

٦١ - في مشاورات غير رسمية جرت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بخصوص إسقاط

مسائل أخرى

التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

٦٧ - كما ورد في الفقرة ٣٤ أعلاه، أبلغ عضوان في مجلس الأمن الرئيس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر أن قواتهما بدأت في ذلك اليوم أعمالاً عسكرية في أفغانستان، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي أعقاب اتصالات مكثفة بين رئيس المجلس والأمن العام والعضوين المعنيين، عقدت مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذه المشاورات، وبحضور الأمين العام، قدم العضوان المعنيان تفاصيل عن الأعمال التي بدأتها حكومتاهما، وبعد تبادل الآراء، أذن للرئيس الإذلاء ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

٦٨ - وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد أن قام رئيس المجلس باتصالات مكثفة في داخل المجلس، اتفق الأعضاء على انتخاب رئيس ونواب رئيس للجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١): وانتخب رئيساً سير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وانتخب نواباً للرئيس السفير ألفونسو فالديفيسو (كولومبيا) والسفير جاغديش كونجول (موريشيوس) والسفير سيرغي لافروف (الاتحاد الروسي). واتفق أعضاء المجلس أيضاً على الشروع في إجراء استعراض لهيكل اللجنة وأنشطتها في موعد أقصاه ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وصدرت في اليوم ذاته مذكرة من الرئيس (S/2001/935) تسجل النقاط التي اتفق عليها أعضاء المجلس.

٦٩ - وبدأت اللجنة عملها بعد ذلك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت خلال الشهر سبع اجتماعات في المجموع. ووفقاً للفقرة ٧ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يتعين على

حادث سقوط الطائرة الهليكوبتر. وقد تم تكوين فريق تحقيق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تحت رئاسة أوكرانيا، وفقاً للإجراء المعتاد، نظراً لأن الطائرة كانت مسجلة في أوكرانيا. وتشير الأدلة الأولية إلى أن سبب السقوط ناتج عن الإصابة بصاروخ أرض - جو أطلق من قاذفة صواريخ محمولة، وربما أطلقه متسلل مسلح. ولا يزال التحقيق مستمراً. كما أحاطت الأمانة الأعضاء بشأن التطورات في الحالة الأمنية في أعقاب صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/1008).

٦٤ - وعقد مجلس الأمن جلسة خاصة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شارك فيها الممثل الخاص ديتير بودين. وصدر بيان في أعقاب الجلسة (S/PV.4400).

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا السابقة

٦٥ - وعقدت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر آخر الجلسات العامة العادية للمجلس (الإحاطات) بشأن كوسوفو (S/PV.4387)، قبل الانتخابات الشاملة لكوسوفو التي جرت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وشارك في الجلسة هانس هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، وثلاث دول غير أعضاء في المجلس. وكان المجلس يرصد الحالة عن كثب خلال الشهور السابقة، واعتبر أن من المهم أن يرسل المجلس في تشرين الأول/أكتوبر إشارة واضحة، في الوقت الذي تكاثفت فيه أعمال التحضير للانتخابات.

٦٦ - وفي جلسة أخرى لمجلس الأمن عقدت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.4388)، قرأ الرئيس بياناً رئاسياً بشأن الحالة في كوسوفو (S/PRST/2001/27)، أكد فيه، في جملة أمور، على التزام المجلس بالتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرأة والسلام والأمن

٧٢ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أعضاء المجلس بموجب صيغة "آريا" لمناقشة مسألة المرأة والسلام والأمن الشاملة. ودعتهم إلى الاجتماع بالبعثة الدائمة لجامايكا. وكان ضمن المشاركين، إضافة إلى أعضاء مجلس الأمن، ناترسيا غودفو - آدمس من تيمور الشرقية؛ وإليزابيث رين، الخبيرة المستقلة في مجال أثر النزاعات المسلحة على المرأة ودورها في بناء السلام؛ وهاجري فاسيلي من كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومها أ. منى، من الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن الدوليين؛ والسيدة جميلة من أفغانستان. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب الاتفاق في مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن بكامل هيئته، عقد المجلس جلسة عامة (S/PV.4402)، برئاسة وزير خارجية أيرلندا، واعتمد بيانا رئاسيا بشأن المرأة والسلام والأمن (S/PRST/2001/31).

مسائل عامة متعلقة بالجزءات

٧٣ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عقد مجلس الأمن جلسة عامة استؤنفت واختتمت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.4394 و Resumption 1 و Corr.1). واستمع المجلس إلى إحاطات من ممثلي كل من ألمانيا وسويسرا بخصوص نتيجة كل من عمليتي برلين/بون وإنترلاكن المتعلقة بالجزءات المحددة الهدف، ومن ممثل السويد بشأن نية ذلك البلد تنظيم عملية استوكهولم، التي ستدرس جوانب أخرى معينة من الجزءات المحددة الهدف وذلك في بداية عام ٢٠٠٢. وأثناء المناقشة أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم ودعمهم لعمل عمليتي برلين/بون وإنترلاكن، ورحبوا بعملية استوكهولم المقرر الشروع فيها. كما أعرب عدد من أعضاء المجلس عن أملهم في إمكانية وضع الصيغة النهائية لتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة للجزءات في وقت قريب. وفيما يختص بالمسألة الأخيرة،

اللجنة تقدم برنامج عمل إلى المجلس في موعد أقصاه ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأن تدرس احتياجاها من الدعم بالتشاور مع الأمين العام. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس اللجنة برنامج عملها على النحو المطلوب إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/986). وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، أبلغ رئيس المجلس رئيس اللجنة بأن أعضاء المجلس وافقوا على برنامج العمل بصيغته المقدمة (S/2001/999).

محكمة العدل الدولية

٧٠ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة عامة (S/PV.4389) بغرض إجراء انتخابات لملء الشاغر في المحكمة الناجم عن استقالة القاضي محمد بجاوي من الجزائر، وقد حصل السيد نبيل العربي من مصر على الأغلبية المطلقة المطلوبة من الأصوات في مجلس الأمن. ونظرا لحصوله أيضا على الأغلبية المطلقة للأصوات في التصويت الذي أجري في الجمعية العامة، فقد تم انتخاب السيد العربي طبقا للأصول للعمل كقاض في محكمة العدل الدولية خلال ما تبقى من فترة خدمة القاضي بجاوي.

٧١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن اجتماعا خاصا قدم فيه رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي غيلبرت غيوم إحاطة للمجلس بشأن مجموعة السوابق القضائية الحديثة لمحكمة العدل الدولية ذات الصلة بعمل المجلس. وأعرب مجلس الأمن عن تقديره لهذه الإحاطة التي قدمها القاضي غيوم. وصدر بيان رسمي عقب ذلك (S/PV.4398). واقترح أحد الأعضاء، في ضوء النقاط الهامة التي أثارها القاضي غيوم في حديثه، أن تيسر الاجتماعات من هذا القبيل في المستقبل إجراء مناقشة تفاعلية مع رئيس المحكمة.

•” يعد رئيس مجلس الأمن بمساعدة الأمانة العامة موجزا لمحتويات هذه الاجتماعات ويجعلها متاحة؛

•” يتم توزيع هذا الموجز للمناقشة على أعضاء المجلس قبل المشاورات غير الرسمية التي يعقدها أعضاء مجلس الأمن حول عملية حفظ السلام المعنية، حسب الاقتضاء“.

٧٦ - وقد تقيدت أيرلندا بالقرار السابق أيضا في أعقاب اجتماع البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وذلك بتوزيع موجز لاهتمامات وآراء البلدان المساهمة بقوات في حينه على أعضاء المجلس.

الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والإجراءات

٧٧ - اجتمع الفريق العامل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمع مرة أخرى بصورة غير رسمية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في كيفية الاستمرار في استعراض شكل ومحتوى التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم للجمعية العامة، على ضوء المناقشات السابقة التي جرت أثناء المشاورات الرسمية للمجلس بكامل هيئته. وتلقى هذه المسألة اهتماما متواصلا من الفريق العامل.

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالاحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

٧٨ - اجتمع الفريق العامل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وتلقى إحاطة من إريك موس، نائب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بشأن اقتراح إنشاء فريق من القضاة المخصصين لصالح المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كما أبدى أعضاء الفريق العامل بعض الآراء الأولية بخصوص هذا الاقتراح.

وعلى الرغم من الجهود الملموسة التي بذلها رئيس المجلس، لم يمكن الحصول على توافق في الآراء بين أعضاء المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

جائزة نوبل للسلام

٧٤ - عقد مجلس الأمن جلسة عامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.4390)، بمشاركة الأمين العام، واعتمد بياننا رئاسيا (S/PRST/2001/28) يرحب بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ في ذلك اليوم للأمم المتحدة والأمين العام.

اجتماعات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات

٧٥ - عُقدت ثلاثة من هذه الاجتماعات خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تتعلق ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد واصلت الرئاسة الأيرلندية لمجلس الأمن الممارسة التي بدأت أثناء الرئاسة الفرنسية في أيلول/سبتمبر، وهي الاستعانة بصيغة عقد جلسات خاصة للمجلس، عملا بالمرفق الثاني من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وفي أعقاب اجتماع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطت أيرلندا أول خطوة لتنفيذ الفقرة باء - ٦ من المرفق الثاني من قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) التي تنص على ما يلي:

”تتخذ الترتيبات التالية لضمان نقل اهتمامات وآراء البلدان المساهمة بقوات بسرعة وبصورة ملائمة، على النحو الذي أبدت به في الاجتماعات التشاورية، إلى أعضاء مجلس الأمن لكي تحظى هذه الاهتمامات والآراء بالاعتبار الواجب:

تذييل

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن
إلى الصحافة

إثيوبيا وإريتريا

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعلميات حفظ السلام، بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وهم يلاحظون مع القلق أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تواجه صعوبات متزايدة في عملياتها في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المحاوراة الواقعة شمال هذه المنطقة.

ويدعو أعضاء مجلس الأمن الطرفين إلى مواصلة الحوار البناء في إطار لجنة التنسيق العسكرية من أجل تيسير عمل البعثة، بما في ذلك عن طريق مواصلة حكومة إريتريا النظر في إمكانية تشكيل لجان تنسيق عسكرية قطاعية.

ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع القلق أن الطرفين لم يسويا بعد مشكلة الممر الجوي بين أديس أبابا وأسمرة ويدعون الطرفين إلى حل هذه المشكلة على وجه السرعة.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن تصميمهم على رصد التطورات السياسية في المنطقة عن كثب بغية تقييم الآثار المحتملة على عملية السلام. وستظل هذه المسألة قيد نظرهم.

سيراليون

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

قدمت إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة الراهنة المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويُحرز تقدم معقول في تنفيذ هذا البرنامج. ولكن جرى الإعراب عن القلق هذا الصباح للبطء في إحراز تقدم في نزع سلاح الجبهة الثورية المتحدة في مقاطعة بومبالي.

وجرى النظر في الشواغل التي أبدتها الجبهة الثورية المتحدة. غير أن هذه الشواغل لا تبرر تباطؤ الجبهة في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن للجبهة أن تعرب عن هذه الشواغل في الاجتماعات الثلاثية التي تُعقد مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

ويواصل أعضاء المجلس حث الجبهة الثورية المتحدة، وقوة الدفاع المدني، على المشاركة مشاركة كاملة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأن هذه المشاركة ضرورية لاستقرار سيراليون على المدى الطويل. ويحث الأعضاء أيضا المانحين على المساهمة في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجرت الإحاطة مع التقدير بالمساهمات التي أعلنت عنها مؤخرا ألمانيا والسويد وهولندا.

أفغانستان

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

رحب أعضاء مجلس الأمن بحرارة بقرار الأمين العام تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثله الخاص في أفغانستان. وسيشرف السيد الإبراهيمي على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والسياسية وسيعمل على وضع خطط لإعادة إنعاش أفغانستان. ويوفر تعيينه زحما قويا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتسوية الأزمة في أفغانستان.

ويتمنى أعضاء المجلس للسيد الإبراهيمي كامل التوفيق في وظيفته الجديدة كممثل خاص ويتطلعون إلى الاجتماع به في أقرب فرصة ممكنة.

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

وأبدى أعضاء مجلس الأمن قلقهم الشديد للحالة الإنسانية في أفغانستان، وأعربوا عن تقديرهم للمساعدة الإنسانية التي يقدمها العديد من البلدان. وعبروا عن دعمهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ورحبوا بتعيين السفير الأخضر الإبراهيمي ممثله الخاص في أفغانستان. وسيعالج السفير الإبراهيمي الجوانب السياسية والإنسانية للحالة وجوانب إعادة الإنعاش في حينه.

ومن المقرر أن يجتمع أعضاء المجلس صباح غد لمواصلة مناقشة الحالة الإنسانية في أفغانستان عقب إحاطة تقدمها الأمانة العامة، مع الإشارة بشكل خاص إلى الحالة المتعلقة باللاجئين.

٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

استمع أعضاء مجلس الأمن هذا الصباح إلى إحاطة كاملة بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان وحولها قدمها كيترو أوشيما وكيل الأمين العام. ورحبوا بمشاركة الأمين العام في المناقشة التي شارك أيضا فيها دانيلو تورك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية. ورحبوا بتبرعات الدول الأعضاء لصندوق الأمم المتحدة للطوارئ وحثوا الدول على التبرع بمزيد من الأموال على وجه السرعة.

وأثنى أعضاء المجلس على العمل الذي يقوم به موظفو المساعدات الإنسانية في أفغانستان. وأحاطوا علما بمقتل أربعة أفغان تابعين لمنظمة غير حكومية كانوا يعملون في برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام وانضموا إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في إبداء عميق أسفهم. وأعادوا التأكيد على الأهمية التي يعلقونها على كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في جميع الأوقات. وأبدوا أيضا قلقهم

اجتمع أعضاء مجلس الأمن هذا المساء بناء على طلب ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لكي يتسنى لهما إطلاع الأعضاء على العمليات التي باشرت قواهما المسلحة في أفغانستان، بمشاركة ودعم من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. وحضر الأمين العام هذا الاجتماع. ورحب أعضاء المجلس بالبيان الذي أدلى به الأمين العام اليوم.

وأذكر بأن مجلس الأمن رد على الاعتداءات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، أولا بواسطة القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، وبعد ذلك بواسطة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي استهدف مباشرة تمويل ودعم الإرهاب الدولي. وأعضاء المجلس مصممون على تحقيق التنفيذ الكامل لهذين القرارين.

وأحاط أعضاء مجلس الأمن علما بالرسالتين اللتين وجههما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أمس إلى رئيس مجلس الأمن عملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، واللتين أشارا فيهما إلى أن العمليات تتم وفقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس على إثر الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأوضح الممثلان الدائم أن العمليات العسكرية التي بدأت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر تتم دفاعا عن النفس وأنها موجهة ضد الإرهابيين والذين يوفرون الملاذ لهم. وشددوا على أن جميع الجهود الممكنة تُبذل لتفادي وقوع ضحايا بين صفوف المدنيين وأن هذه العمليات لا تستهدف على الإطلاق شعب أفغانستان أو الإسلام أو العالم الإسلامي.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للمعلومات التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وتبادل المجتمعون الآراء بشأن الحالة الإنسانية والسياسية والعسكرية في أفغانستان وأجروا مناقشة أولية للدور المحتمل للأمم المتحدة في المستقبل. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الشديد لتعيين السيد إبراهيمي الذي سيشرف على الجوانب السياسية والإنسانية للحالة وجوانب إعادة الإنعاش في حينه. ويعتزم أعضاء المجلس الاجتماع من جديد قريبا مع السيد إبراهيمي، بالإضافة إلى السيد فينديل، لمواصلة مناقشة الحالة ككل.

وأبدي أعضاء المجلس قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية. وحثوا الدول على أن تدفع بسرعة تبرعاتها إلى نداءات الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية الطارئة لأفغانستان. وأثنى الأعضاء على جهود العاملين في المساعدات الإنسانية في المنطقة وأعادوا تأكيد أهمية كفالة سلامة هؤلاء العاملين وأمنهم في جميع الأوقات. وشددوا على ضرورة تعاون جميع الدول مع وكالات الأمم المتحدة وعلى إسهامهم في تهيئة الظروف للوكالات الإنسانية لكي تعمل بفعالية.

وحث أعضاء المجلس الدول المجاورة على تكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة لمواجهة أزمة اللاجئين. وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتلبية احتياجات البلدان المضيفة المالية.

وطالب أعضاء المجلس طالبان أن تمتنع عن تهديد سلامة موظفي المساعدات وأمنهم وأن تتوقف عن عرقلة إيصال المعونة المرسلة إلى الشعب الأفغاني. وطلبوا أيضا إلى طالبان أن تسهم في التخفيف من معاناة جزء كبير من الشعب الأفغاني، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال.

وأكد أعضاء المجلس من جديد عزمهم على البقاء على اطلاع تام على الحالة في أفغانستان، بما في ذلك الحالة الإنسانية.

للاعتداءات المتعمدة التي تعرضت لها مكاتب الأمم المتحدة في كويتا، بباكستان.

وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تعاون جميع الدول مع وكالات الأمم المتحدة وإلى إسهامها في تهيئة الظروف للوكالات الإنسانية لكي تعمل بفعالية. وأبدوا قلقهم إزاء المأساة التي يعاني منها الأطفال والنساء، الضعفاء، وخاصة نظرا لقرب حلول فصل الشتاء.

وما زال أعضاء المجلس شديدي القلق إزاء مأساة اللاجئين. وقد رحبوا بتعاون جمهورية إيران الإسلامية وباكستان ودول أخرى في المنطقة مع الأمم المتحدة في مواجهة هذه الأزمة، ودعوا الدول المجاورة إلى إتاحة نقل المساعدات الضرورية عبر الحدود. وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتلبية احتياجات البلدان المضيفة.

ودعا أعضاء المجلس طالبان إلى الامتناع فورا عن تهديد سلامة موظفي المساعدات وأمنهم وإلى التوقف فورا عن عرقلة إيصال المعونة المرسلة إلى الشعب الأفغاني.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لتعيين السيد الأخضر إبراهيمي ممثلا خاصا في أفغانستان. وسيعالج السيد إبراهيمي الجوانب السياسية والإنسانية للحالة وجوانب إعادة الإنعاش في حينه.

وأكد أعضاء المجلس من جديد عزمهم على البقاء على اطلاع تام على الحالة الإنسانية في أفغانستان.

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

اجتمع أعضاء مجلس الأمن اليوم مع الأمين العام والأخضر إبراهيمي ممثله الخاص وفرانشيسك فينديل نائب الممثل الخاص وكيران بريندرغاست وكيل الأمين العام والسيد كيفين كينيدي من مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية لمناقشة الحالة في أفغانستان.

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

وأكد أعضاء المجلس من جديد عزمهم على البقاء على اطلاع تام على الحالة في أفغانستان، بما في ذلك الحالة الإنسانية.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

على إثر المشاورات الثنائية المكثفة التي أجريتها مع أعضاء مجلس الأمن في الأيام الأخيرة، تسنى لي أن أدعو أعضاء المجلس إلى الاجتماع هذا الصباح لإجراء مشاورات غير رسمية.

ويسرني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن الذين أجروا هذه المشاورات غير الرسمية اتفقوا على انتخاب السير جريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لوظيفة رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وبالإضافة إلى ذلك، تم انتخاب السادة التالية أسماؤهم لوظيفة نائب رئيس اللجنة: ألفونسو فالديفييرو، الممثل الدائم لكولومبيا؛ جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس؛ سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

وستصدر اليوم مذكرة عن رئيس مجلس الأمن بهذا الخصوص كوثيقة من وثائق المجلس.

جورجيا

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

أدان أعضاء مجلس الأمن بشدة الاعتداء الذي تعرضت له طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر في أبخازيا

اجتمع أعضاء مجلس الأمن اليوم مع الأمين العام والأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص، وفرانشيسكو فينديل نائب الممثل الخاص، والسيد كيفين كينيدي من مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في إطار سلسلة الاجتماعات التي تُعقد باستمرار بشأن أفغانستان.

وعرض السيد الإبراهيمي الأنشطة التي قام بها منذ الإحاطة بشأن أفغانستان التي قدمت الأسبوع الفائت. وتبادل المجتمعون الآراء بشأن الحالة الإنسانية والسياسية والعسكرية في أفغانستان وحولها وناقشوا الدور المحتمل للأمم المتحدة في المستقبل. وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم الكامل للعمل الذي يقوم به السيد الإبراهيمي وشجعه على مواصلة مشاوراته.

وأبدى أعضاء المجلس قلقهم إزاء الحالة الإنسانية وشددوا على أهمية كفالة تسليم المساعدات الطارئة للسكان الأفغان الذين يحتاجون إليها في أسرع وقت ممكن. ودعوا الدول إلى أن تدفع بسرعة تبرعاتها إلى نداءات الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية الطارئة لأفغانستان.

وأثنى أعضاء المجلس على العمل الذي يقوم به العاملون في المساعدات الإنسانية في المنطقة وأعادوا تأكيد أهمية كفالة سلامتهم وأمنهم في جميع الأوقات.

وحث أعضاء المجلس الدول المجاورة على تكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة لمواجهة أزمة اللاجئين. وأبرزوا الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتلبية احتياجات البلدان المضيفة المالية.

وطالب أعضاء المجلس طالبان أن تتوقف عن عرقلة إيصال المعونة إلى الشعب الأفغاني وأن تمتنع عن تهديد سلامة موظفي المساعدات وأمنهم.

الفرصة والتعاون في روح توفيقية من أجل تذليل المشاكل المعلقة والمضي قدما في عملية السلام.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم القوي لتنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويدعون جميع الموقعين على اتفاق أروشا إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع الجهة الميسرة ولجنة رصد التنفيذ وإلى التقيّد التام بالتعهدات التي التزموا بها بحيث يمكن تهيئة البيئة القانونية والسياسية المؤاتية لتيسير عودة القادة السياسيين المنفيين. ويدعون الأطراف البوروندية إلى أن تولي الأولوية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك إنشاء وحدة حماية خاصة ترمي خصيصاً إلى توفير الحماية للقادة السياسيين العائدين. وفي هذا الخصوص، يشجع أعضاء المجلس الدول القادرة على تقديم المساعدة أن تفعل ذلك.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد تأييدهم القوي لمهمة التيسير التي يقوم بها الرئيس الأسبق نلسون منديلا ولجنة رصد التنفيذ.

ويكرر أعضاء مجلس الأمن دعوتهم إلى جميع الدول المعنية لوقف جميع أشكال الدعم لقوات التحرير الوطنية وجبهة الدفاع عن الديمقراطية، ويحثون جميع الدول الأعضاء، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة، على تشجيع الفئات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام.

ويدعو أعضاء مجلس الأمن جميع الفئات المسلحة إلى وقف أعمال القتال فوراً والشروع في مفاوضات من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد، في ضوء التقدم المحرز في المجالات المذكورة أعلاه، رغبتهم في النظر في مواصلة المساهمات في عملية السلام وفي تنفيذ اتفاق أروشا.

(جورجيا)، ونجم عنه مقتل أربعة مراقبين وموظفين محليين اثنين وثلاثة من طاقم الطائرة. وقدموا تعازيهم إلى أسر الضحايا.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة الإسراع في التحقيق لتحديد المسؤولين عن الاعتداء الذين يتعين محاكمتهم.

وأبرز أعضاء المجلس أيضاً أهمية إبقاء الترتيبات الأمنية للبعثة قيد الاستعراض باستمرار بغية كفالة أقصى قدر ممكن من الأمن لموظفي البعثة.

وذكر أعضاء المجلس بأن المسؤولية الرئيسية لتهيئة الظروف الأمنية الملائمة الدائمة لعمل البعثة تقع على عاتق الطرفين عملاً بقرارات مجلس الأمن وبالتزامات كل منهما إزاء الآخر وآخرها الالتزامات التي تعهدا بالاضطلاع بها في بالطا.

بوروندي

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها كيران بريندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في بوروندي.

ويدين أعضاء مجلس الأمن استمرار العنف ويسدون قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية المزرية في بوروندي.

ويكرر أعضاء المجلس دعوتهم للمجتمع الدولي لزيادة مساعداته الإنسانية والإغاثية والاقتصادية من أجل دعم شعب بوروندي والحكومة الانتقالية ومن أجل التخفيف من مأساة العدد الهائل من المشردين داخلياً. ويدعون جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني وإلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ويشير أعضاء المجلس إلى أهمية المرحلة الحالية من عملية السلام في بوروندي ويدعون جميع الأطراف إلى اغتنام هذه

المرحلة المقبلة. وفي هذا الخصوص، شجّع أعضاء مجلس الأمن المشاركين على المحافظة على "روح غابورون". وشجّع أعضاء مجلس الأمن المانحين على مواصلة دعم الميسّر وعلى الإسراع في صرف الأموال.

وأبدى أعضاء المجلس قلقهم الشديد لازدياد أعمال القتال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الوقت الذي تدخل فيه عملية السلام مرحلة جديدة مع بدء الحوار بين الأطراف الكونغولية، يدعو أعضاء المجلس جميع أطراف الصراع إلى ممارسة ضبط النفس في الميدان العسكري. وفي هذا الخصوص، فإنهم يدعون جميع بلدان المنطقة، ولا سيما حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى وقف أي شكل من أشكال الدعم للفئات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد.

وحتّى أعضاء المجلس أيضا رواندا وجميع القوات الأجنبية الأخرى مرة أخرى على مباشرة انسحابها دون تأخير من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا جميع القوات الأجنبية إلى عدم تعزيز وحداتها العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى نزع سلاح كيسنغاني، كما هو مطلوب في قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الخصوص، أهابوا بحكومة رواندا أن تستخدم ما لها من تأثير على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لتحقيق نزع سلاح كيسنغاني.

وأبدى أعضاء المجلس أيضا قلقهم الشديد لتدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدّمها كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في بوروندي.

وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد تأييدهم الشديد للميسّر، الرئيس الأسبق نلسون مانديلا.

ورحّب أعضاء مجلس الأمن بالتقدّم الذي أحرز في مؤتمر القمة لمبادرة السلام الإقليمية الذي عُقد في جوهانسبرغ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف البوروندية إلى اغتنام هذه الفرصة الفريدة والعمل على تنفيذ عملية السلام بشكل يشمل الجميع.

ودعا أعضاء مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف البوروندية إلى تسوية جميع المسائل المعلقة دون تأخير لكي يتسنى تنصيب الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعلن أعضاء مجلس الأمن عن عزمهم مواصلة متابعة التطورات عن كثب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

رحّب أعضاء مجلس الأمن بافتتاح الحوار بين الأطراف الكونغولية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وأعادوا تأكيد دعمهم للميسّر، السير كيتوميلي ماسيري، وفريق التيسير. ودعوا جميع الأطراف الكونغولية، بمشاركة ممثلي المجتمع المدني، إلى بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة نجاح الحوار في روح من توافق الآراء.

ورحّب أعضاء مجلس الأمن بالتقدّم الذي أحرز في الحوار حتى الآن وذكّروا بأن أهم مرحلة من مراحل هي

أنغولا

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة مستفيضة قدمها إبراهيم غامباري، وكيل الأمين العام بشأن العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ووافقوا على توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب لسنة أشهر أخرى.

وما زال أعضاء مجلس الأمن شديدي القلق لاستمرار الصراع في أنغولا. وأكدوا من جديد موقفهم بأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) هو المسؤول الرئيسي عن استمرار القتال، وأهابوا بيونيتا أن يضع حدا لعملياته العسكرية. وأهابوا أيضا بيونيتا أن يتحاور مع حكومة أنغولا بشأن كيفية إنجاز تنفيذ بروتوكول لوساكا.

وأبدى أعضاء مجلس الأمن قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية. ودعوا إلى كفالة وصول العاملين في المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون هذه المساعدات. ورحبوا بمبادرات حكومة وشعب أنغولا، بالإضافة إلى الدور الشديد الأهمية الذي يقوم به المجتمع المدني والكنائس من أجل تعزيز عملية السلام.

ورحب أعضاء مجلس الأمن أيضا بما أعلنه السيد غامباري بأنه سيزور أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر بناء على طلب حكومة أنغولا للتشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل الطرق التي تستطيع الأمم المتحدة بواسطتها أن تساعد في تحقيق السلام في البلد عن طريق التفاوض.

ودعا أعضاء مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا إلى تحديد أهداف قابلة للقياس للفترة القادمة.

وأبلغت جامايكا، وهي الرئيسة المقبلة لمجلس الأمن، أعضاء مجلس الأمن بأنها تنوي عقد اجتماع مفتوح بشأن أنغولا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعضاء المجلس قلقون إزاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعربوا عن دعمهم للعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الذي كلفه الأمين العام بدراسة هذه المسألة، وأبرزوا الأهمية التي يعلقونها على النتائج التي سترد في التقرير النهائي الذي يُتوقع أن يُقدم قريبا إلى المجلس.

ويهيب أعضاء المجلس بالموقعين على اتفاق لوساكا، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أن يتوصلوا إلى اتفاق على الإطار السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين لكي تمضي قدما دون تأخير بشكل طوعي. وهم يستبشرون خيرا بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مباشرة العملية بدءا بالمسلحين المتواجدين في كامينا، وقد شجعوا الحكومة على المضي قدما بهذه العملية بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، بما في ذلك عن طريق مواصلة فرق التقييم التابعة للبعثة الزيارات لكامينا. ويتعين أن يُتاح وصول البعثة إلى كامينا.

وينتظر أعضاء المجلس باهتمام التقرير المقبل للأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودور بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. ويذكرون باستعدادهم بذل الجهود اللازمة دعما لعملية السلام، ولكنهم يشيرون إلى أنه يتعين في المقام الأول على الأطراف أنفسهم تهيئة الظروف اللازمة، وخاصة احترام أحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم الشديد لانسحاب جميع القوات الأجنبية ولنزع سلاح الفئات المسلحة وتسريحها وعودتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها وللحوار بين الأطراف الكونغولية.

غينيا - بيساو

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

أبدى أعضاء مجلس الأمن قلقهم للتطورات الأخيرة في غينيا - بيساو. واستجابة للنداءات الدولية، بما فيها النداء الذي وجهه كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، فقد دعوا جميع مؤسسات الحكومة إلى التحاور واحترام الدستور وتعزيز المصالحة الوطنية بغية إيجاد مخرج من المصاعب الحالية.

ورحب أعضاء المجلس بجهود حكومة غينيا - بيساو لمعالجة مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية. وأحاط الأعضاء علما بالذاكرة الأخيرة الصادرة عن حكومة غينيا - بيساو.

وشجّع أعضاء المجلس مواصلة تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإدخال في المجتمع.

ودعا أعضاء المجلس الصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن المانحين الثنائيين، إلى اعتماد نهج متكامل ومنسّق من أجل مساعدة غينيا - بيساو على بناء القدرة على إدرار الدخل. وتم الاعتراف أيضا بالحاجة إلى تقديم مساعدة مالية وتقنية للقضاء.

وسلّم أعضاء المجلس أيضا بالحاجة إلى تعزيز الحوار مع الصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في غينيا - بيساو وحوّلها، وذلك بغية تعزيز التنسيق. ويتطلع الأعضاء إلى الاطلاع على تقييم لهذا التعاون في التقرير المقبل للأمين العام.

ويدرك أعضاء المجلس أهمية استمرار الدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

الشرق الأوسط

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

اجتمع أعضاء مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط.

وأعرب الأعضاء عن قلقهم الشديد لتصاعد أعمال العنف وأبدوا أسفهم للخسائر في الأرواح لدى الطرفين.

وأيد الأعضاء البيانات التي صدرت عن العواصم التي تدعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الإسرائيلية من المنطقة ألف.

وأيد الأعضاء تأييدا تاما المبادرات الدبلوماسية الهامة الرامية إلى تخفيف حدة الحالة ميدانيا.

وأيد الأعضاء بشدة جميع العناصر الواردة في البيان الذي صدر هذا المساء عن ممثلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمنسق الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة.

ورحّب الأعضاء باستئناف الاجتماعات الأمنية الثلاثية غدا.

واتفق الأعضاء على أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد في هذه المسألة.

وتم الاتفاق على إبقاء الحالة قيد الاستعراض عن كثب في ضوء المزيد من التطورات وعلى النظر فيها من جديد في الأيام القادمة.

* * *

بيان

نحن (ميغيل موراتينوس، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، ورون شليشر، القنصل العام للولايات المتحدة، وأندريني فدوفين، المبعوث الخاص الروسي، وتيري

وأبلغنا الرئيس عرفات تصميمنا على مواصلة العمل بشكل وثيق معه لكفالة الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار، وكذلك مع حكومة إسرائيل.

وقد دعونا إسرائيل إلى القيام بما يلي: (١) الانسحاب فورا من المنطقة ألف؛ (٢) وقف الاغتيالات الخارجة عن نطاق القانون؛ (٣) كفالة قدر أكبر من ضبط النفس من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي؛ (٤) الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار؛ (٥) العمل بسرعة على تخفيف إجراءات الإغلاق، عملا بتفاهم عرفات - بيريز الذي تم التوصل إليه في ٢٦ أيلول/سبتمبر؛ (٦) اتخاذ خطوات للتنفيذ الفوري لتقرير ميتشيل وخطة تينيت مما سيؤدي إلى استئناف العملية السياسية بغية معالجة المسائل الجوهرية بين الطرفين.

وشددنا على أهمية وضع حد سريع للأزمة الراهنة بحيث يستعيد الفلسطينيون والشعب الإسرائيلي الأمل. وشددنا على أن المجتمع الدولي مستعد لبذل جهود ضخمة من أجل إحياء الاقتصاد الفلسطيني بعد الخسائر الفادحة التي تسببت فيها الأزمة وإجراءات الإغلاق.

رود - لارسن، المنسق الخاص للأمم المتحدة) اجتمعنا بالرئيس عرفات، فضلا عن أعضاء السلك الدبلوماسي، لاستعراض الحالة الخطرة الراهنة.

وناقشنا أهمية التزام الطرفين التزاما كاملا بوقف إطلاق النار المعلن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وسلمنا بأن السلطة الفلسطينية كانت قد بدأت قبل ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في اتخاذ خطوات لكفالة التنفيذ الصارم لوقف إطلاق النار. وقد قوّضت هذه الخطوات باغتيال رهبعام زئيفي، الوزير في الحكومة الإسرائيلية، وهو عمل أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عنه، وهددت بعد ذلك بالقيام بأعمال أخرى، يجب أن تتحمل مسؤوليتها.

ونشير إلى البيان الذي أدلى به الرئيس عرفات أمام أعضاء السلك الدبلوماسي والذي عرض فيه بالتفصيل الخطوات التي اتخذها للسيطرة على العنف ومحاربة الإرهاب، حتى في ظروف صعبة للغاية، بما في ذلك الخسائر الجسيمة في أرواح السكان المدنيين التي نجمت عن التوغلات المتعددة في المنطقة ألف. ورحبنا بالتزام الرئيس عرفات اتخاذ خطوات ملموسة ومحددة إضافية للسيطرة على العنف وكفالة التنفيذ الكامل لأوامر السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار. ودعونا إلى بذل جهد ملموس لكفالة الامتثال الصارم والكامل لأوامر السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار، بما في ذلك عن طريق إلقاء القبض على الأشخاص الذين يتحدون تلك الأوامر واتخاذ المزيد من الخطوات ضد المنظمات الإرهابية. وشددنا على أن المجتمع الدولي يعترف بالسلطة الفلسطينية على أنها الكيان الوحيد المسؤول عن أمن الأرض الفلسطينية.